

القوائم المالية الخاصة كمدخل لتعزيز ملائمة المعلومات المالية وغير المالية**Special financial statements as an input to enhance the relevance of financial and non-financial information**

أ.م.د صفوان قصي عبد الحليم
Dr.Safwan Qusai Abd Al Halim
Safwanhaleem@yahoo.com

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد – قسم المحاسبة

الباحث داليا هيثم خليل
Dalya Haitham
Dalya.albayati47@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد – قسم المحاسبة

تاريخ تقديم البحث: 2022/02/14

تاريخ قبول النشر: 2022/03/23

المستخلص :

يهدف البحث الى بيان مفهوم القوائم المالية الخاصة ودورها في تعزيز ملائمة المعلومات المالية وغير المالية وذلك من خلال أعداد قوائم مالية خاصة تحتوي على معلومات مالية وغير مالية مبنية على اساس الاحتياجات المتنوعة للمستعملين تساعد في اتخاذ قراراتهم. ولغرض اختبار فرضيات الدراسة تم الاستعانة بأستمارة الاستبيان وقد تم توزيعها على عينة البحث المتمثلة بالمصارف التجارية والشركة العامة للصناعات الكهربائية وسوق العراق للاوراق المالية وديوان الرقابة المالية وبعد تحليل استمارة الاستبيان تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تمثلت بأهمية أعداد قوائم مالية خاصة يتم اعتمادها في الوحدات الاقتصادية المحلية وذلك لكي تساعد المستعملين المتنوعين في إتخاذ قراراتهم لما تحتويه من معلومات مالية او غير مالية ملائمة للاحتياجات المتنوعة للمستعملين .

الكلمات المفتاحية : القوائم المالية الخاصة ، تعزيز ملائمة المعلومات، معلومات مالية وغير مالية .

Abstract:

The research aims to clarify the concept of private financial statements and their role in enhancing the appropriateness of financial and non-financial information through preparing special financial lists containing financial and non-financial information based on the various needs of users to help them make their decisions. For the purpose of testing the hypotheses of the study, a questionnaire was used, and it was distributed to the research sample represented by the commercial banks, the General Company for Electrical Industries, the Iraq Stock Exchange and the Office of Financial Supervision. This is in order to help the various users in making their own decisions because it contains financial or non-financial information that is suitable for the various needs of users.

Keywords: Special financial statements, Enhance the relevance of information, Financial and non-financial information

المقدمة

يتميز زمننا الحالي بدرجة عالية من التغير ولاسيما بالجوانب الاقتصادية (معدلات النمو-التضخم - الضريبة) كما ان توسع الاسواق وتطور التكنولوجيا وتنوع المستعملين ادى الى زيادة حدة المنافسة وخطورتها بين الوحدات الاقتصادية على اختلاف انواعها الامر الذي يستلزم اتخاذ قرارات (داخلية - خارجية) فعالة وسريعة للمحافظة على مكانتها واستمرارها وهذا يتطلب توفر معلومات محاسبية حديثة ومفيدة تساعدهم في اتخاذ قراراتهم .

وكما سبق وأشار المعيار رقم (1) IAS للإبلاغ المالي الى وجود قوائم مالية تخدم الاغراض العامة وتحتوي على معلومات تستعمل من قبل فئات متنوعة وبشكل اكبر من قبل الاشخاص الذين لا يملكون السلطة للوصول الى المعلومات، هذا يعني وجود قوائم مالية تلبي احتياجات خاصة و تكون ملائمة لفئة محددة من المستعملين الأمر الذي من شأنه ان يعطي دور المحاسب لتكيف المعلومات بطريقة تمكن من اتخاذ القرار وتساعد في اختيار قوائم مالية خاصة هدفها ملائمة قرارات المستعملين، حيث أن تنوع المستعملين وتنوع الاغراض وتنوع القرارات يؤدي الى تنوع نماذج القرارات، وتنوع المعلومات المطلوبة، وبالتالي تنوع القوائم المالية المطلوبة، ولتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى المحاور الآتية:

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

المبحث الثاني (الجانب النظري): القوائم المالية الخاصة ودورها في تعزيز الملائمة

المبحث الثالث(الجانب العملي): تحليل الاستبانة على وفق عينة البحث

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول : منهجية البحث ودراسات سابقة

اولاً: مشكلة البحث : عادة ما يتم الإبلاغ عن المعلومات المحاسبية من خلال قوائم مالية عامة تحتوي على معلومات تتمتع بقدر من الملاءمة ، لتلبية حاجات المستعملين في معظم الاحيان ، وعلى الرغم من ذلك نلاحظ الحاجة الى تفاصيل اضافية وعلاقات ذات دلالة لإنتاج معلومات خاصة بفئات محددة .

وبما ان وجهة نظر مستعملي القوائم المالية هي السائدة في الوقت الحالي فقد عرف هذا الاتجاه بالمدخل النفعي (Utilitarian Approach) او اتجاه فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات (Decision –Usefulness Approach) وهذا يعني ان يتم اعداد قوائم مالية خاصة تحتوي على معلومات مفيدة ومبنية على اساس هذه القرارات والاحتياجات هدفها مساعدة متخذ القرار، وفي ضوء المشكلة اعلاه يتم طرح التساؤلات الآتية:-

- 1 - هل هناك حاجة للقوائم المالية الخاصة؟
- 2 - هل القوائم المالية الخاصة لها تأثير في تعزيز المعلومات المالية وغير المالية؟

ثانياً: أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال أعداد قوائم مالية خاصة تحتوي على معلومات مالية وغير مالية مبنية على اساس الاحتياجات المتنوعة للمستعملين تساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

ثالثاً: هدف البحث : يسعى البحث الى تحقيق ما يأتي :

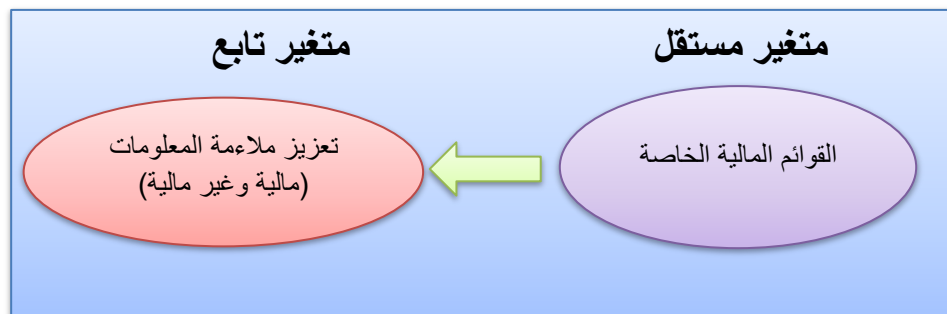
دراسة مفهوم القوائم المالية الخاصة ودورها في تعزيز ملائمة المعلومات للمستعملين.

رابعاً: فرضيات البحث : يستند البحث الى الفرضيات الآتية :

- 1- يمكن استعمال القوائم المالية الخاصة كأداة لتعزيز جودة القرار .
- 2- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين إستعمال القوائم المالية الخاصة لتعزيز الملائمة للمعلومات المالية وغير المالية.

خامسا: المخطط الفرضي للبحث : اعتمد البحث على دراسة القوائم المالية الخاصة بمتغير مستقل للبحث وتعزيز ملاءمة المعلومات بمتغير تابع للبحث والشكل رقم (1) يبين متغيرات البحث وكما يأتي:

الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث



المصدر : الشكل من اعداد الباحثان

سادسا: عينة البحث: تمثلت بالمصارف التجارية وهي (آشور، بغداد، المنصور، بابل، الخليج التجاري) والشركة العامة للصناعات الكهربائية، وسوق العراق للاوراق المالية، وديوان الرقابة المالية).

سابعا: دراسات سابقة واسهامة البحث الحالي

1- دراسة (بالديار 2018) بعنوان (تقييم خاصية الملاءمة في القوائم المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية , "دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي المعلومة المالية (مصلحة الضرائب، البنوك، إضافة إلى فئات أخرى) , رسالة ماجستير.

هدفت الدراسة الى تقييم خاصية الملاءمة في القوائم المالية من وجهة نظر مستعملي المعلومة المالية باستعمال استمارة الاستبيان، وقد توصلت الى أن المعلومات الموجودة بالقوائم المالية تتميز بدرجة عالية من الملاءمة و أن جودة المعلومة المالية تكمن في تلبية احتياجات مستخدميها، كما أن خاصية الملاءمة تؤثر على عملية اتخاذ القرار، ولذلك فقد أوصت الى رفع كفاءة و فعالية المعلومات المحاسبية من خلال التعرف على طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة إدارية ومراعاة اختلاف الفئات المستعملة للمعلومات وتعدد احتياجاتهم.

2- دراسة (قساوي احلام 2016/2015) بعنوان (دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة (مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - اوماش -) رسالة ماجستير.

هدفت إلى تسليط الضوء على دور تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية حيث انها تعكس صورة عن الوضعية المالية والاقتصادية للوحدة خلال فترة معينة من خلال عرض القوائم المالية في شكل جداول تلخص نشاط الوحدة خلال الدورة المحاسبية بهدف الحصول على معلومات صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة والتي تمكن من استعمالها في اتخاذ القرارات. و توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية لها دور كبير في اتخاذ القرارات المالية من خلال قيام متخذ القرار بدراسة المعلومات المحتواه في القوائم المالية وفهمها وتحليلها وتفسيرها بواسطة مؤشرات التحليل المالي والتي تبين لنا نقاط القوة ولتقويتها و نقاط ضعف لتفاديها من قبل الوحدة وهذا يساعد في الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية لوحدة واتخاذ القرارات المالية المناسبة.

3- دراسة (Závodný, 2021) بعنوان

(Relevance versus Reliability Trade-off in Financial Reporting among Companies Listed at Visegrad Group Stock Exchanges)

(الملاءمة مقابل الموثوقية للمفاضلة في التقارير المالية بين الشركات المدرجة في بورصة مجموعة Visegrad) بحث منشور هدفت الدراسة الى فحص جوانب الملاءمة والموثوقية فيما يتعلق بفائدة الأرباح التي يتم قياسها كالعلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم وقد توصلت الى أن الملاءمة هي سمة محاسبية مهيمنة أكثر من الموثوقية ، كما لا يمكن المفاضلة بين الملاءمة والموثوقية ولا اي سمة محاسبية تم الكشف عنها ، ولذلك تم اقتراح أعداد قوائم مالية مختلفة يمكن ان تفسر احتياجات المستعملين من خلال اجراء مقارنة بين المستعملين العاملين في أسواق نشطة أكثر .

4- دراسة (Soyinka, and Other (2017)) بعنوان

(Decision Usefulness and Financial Reporting: The General Public Perspective)

(فائدة القرار وإعداد التقارير المالية: المنظور العام للجمهور) بحث منشور

هدفت الدراسة الى جعل جودة القوائم المالية اداة لمساعدة مستعملين المعلومات المحاسبية(العامة) لاتخاذ قرارات رشيدة ، وقد توصلت الى أن معظم المستجيبين لا يعتمدون على التقارير المالية المقدمة من الشركات نتيجة عدم توفر المعلومات التي يحتاجونها كأصحاب مصلحة فيها ، ولذلك فهي تقترح ان تكون القوائم المالية أكثر جودة وذات فائدة كبيرة لعامة الناس ، كما ان هناك حاجة لجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية أكثر موثوقية ومفهومة ، وقابلة للمقارنة ويمكن الحصول عليها والتحقق منها في الوقت المناسب .

اسهامة البحث الحالي

تتمثل اسهامة البحث الحالي بأهمية كونه من الدراسات الاولى في البيئة المحلية التي حاولت الربط بين القوائم المالية الخاصة وبين المعلومات المالية وغير المالية وبيان امكانية تبنيها من قبل الوحدات الاقتصادية ، اذ لا توجد وعلى حد علم الباحثان دراسة محلية قد جمعت بينهم .

المبحث الثاني (الجانب النظري) : القوائم المالية الخاصة ودورها في تعزيز الملائمة

أولاً : تعريف القوائم المالية

هناك تعريف متعددة لوصف وبيان ماهية القوائم المالية والهدف منها وانواعها ومن هم المستفيدين منها وفيما يأتي سنتناول بعض منها :-

1. هي عرض هيكلي للمركز المالي للوحدة وأدائها خلال فترة معينة ، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستعملي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وتساعد أصحاب الوحدة في تقييم كفاءة إستغلال الإدارة للموارد الوحدة (حماد، 2005:35).
2. هي الوسائل التي يتم بواسطتها نقل صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية للإدارة والأطراف المعنية (مشري، 2008: 10)

ثانياً: أنواع القوائم المالية :

يمكن تقسيم القوائم المالية المحاسبية إلى ثلاث أنواع هي :

1. قوائم مالية تاريخية تعبر عن نتائج الأعمال الماضية التي تحققت فعلا في الوحدة خلال فترة معينة وتتمثل في الحسابات الختامية المختلفة .
 2. قوائم مالية وصفية للموقف الحاضر عاكسة للظروف التي تمر بها الوحدة القوائم المالية الموقفية الحاضرة .
 3. قوائم مالية تخطيطية احتمالية تستقرئ ، التدفقات والأرصدة المتوقع أن تحدث في مستقبل الوحدة وقوائم التدفقات المستقبلية والموازنات التخطيطية ...
- كما يمكن أن تختلف القوائم المالية في إعدادها أيضا حسب الغرض الذي ستستعمل فيه ، ومن ثم يمكن أن نفرق بين نوعين هما :

1. قوائم مالية عامة : تعد للاستعمال العام من جانب كافة المهتمين بالوحدة وهي قوائم مالية إجمالية لا تهتم بالتفاصيل .
(الخضيرى، 1996: 42-45).

2. قوائم مالية خاصة : تعد بغرض تقديمها لمستعمل معين أو جهة معينة لتحقيق هدف معين كالقوائم المالية المعدة مثلاً من أجل الحصول على القروض والتي تقدم للبنوك . (الخضيرى، 1996: 42-45).

ثالثاً: القوائم المالية الخاصة:-

وتعرف على انها تقارير مالية الهدف منها ان يتم عرضها على مجموعة محددة من المستعملين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم، وبشكل عام ، هذه الأنواع من البيانات مطلوبة من قبل الجهات الحكومية عندما ترغب في تقديم معلومات محددة واردة في إطار إعداد التقارير، وتستعمل القوائم المالية ذات الأغراض الخاصة بشكل عام لإعداد التقارير الضريبية ، وإعداد التقارير المصرفية ، وإعداد التقارير الخاصة بالصناعة، حيث توفر هذه الأنواع من التقارير بشكل أساسي درجة أكبر من المرونة لمعظم الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكن أن تكون بأي شكل يتطلبه العمل. عادة ما تكون قائمة أرباح وخسائر بسيطة تتبع متطلبات إعداد التقارير التي وضعها مديرو أو مالكو أو أعضاء الشركة. <https://gocardless.com>

رابعا: المعلومات المحاسبية انواعها وشروطها

1- تعريف المعلومات المحاسبية هي عبارة عن " مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منتظمة و نافعة في عمليات اتخاذ القرار (بوقلية، 2014، 17).

2- وهناك نوعان من المعلومات المحاسبية: (حسين، 2006، 48)

أ- المعلومات المحاسبية الاجبارية: مطلوبة بقوة القانون الذي أجبر الوحدات بمسك الدفاتر وحفظ السجلات والمستندات إنتاج التقارير المالية، كما أن هناك معلومات محاسبية إجبارية تستلزمها طبيعة العمل في الوحدات مثل: معلومات محاسبية عن الاجور، العمال... الخ.

ب- المعلومات المحاسبية الاختيارية: مثل أنظمة الموازنات والتقارير الخاصة التي تقدم للإدارة.

3- شروط المعلومات المحاسبية : (الجزراوي والجنابي، 2008، 16)

أ- أن المعلومات يجب أن تخفض حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار .

ب- أن المعلومات يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار أي بمعنى آخر إذا كانت المعلومة لم تخفض حالة عدم التأكد للاختيار بين البدائل المتاحة لدى متخذ القرار فإن المعلومات تصبح معرفة مضافة إلى مدارك متخذ القرار قد يستفاد مستقبلاً منها لعملية اتخاذ القرار .

خامساً : الملاءمة (Relevance) :

المعلومات المحاسبية الملاءمة هي تلك التي تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستعملون. يمكن أن تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في القرار حتى ولو اختار بعض المستعملين عدم الاستفادة منها، أو كان بالفعل على علم بها من مصادر أخرى. (مؤسسة معايير الدولية للتقرير المالي، 2018، 63)

ويعني أن تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في قرار حتى ولو اختار بعض المستعملين عدم الاستفادة منها أو كانوا بالفعل على علم بها من مصادر أخرى (IFRS.2019:44).

كما أورد (سويسي و آخرون، 2017 : 8 و 7) إن خاصية الملاءمة تعرف بأنها: هي قدرة المعلومات على إحداث اختلاف في القرار سواء بالمساعدة على تكوين التنبؤات أو تأكيد التوقعات السابقة. ولكي تكون المعلومات ملاءمة يجب أن تتصف بثلاث خصائص فرعية، هي:-

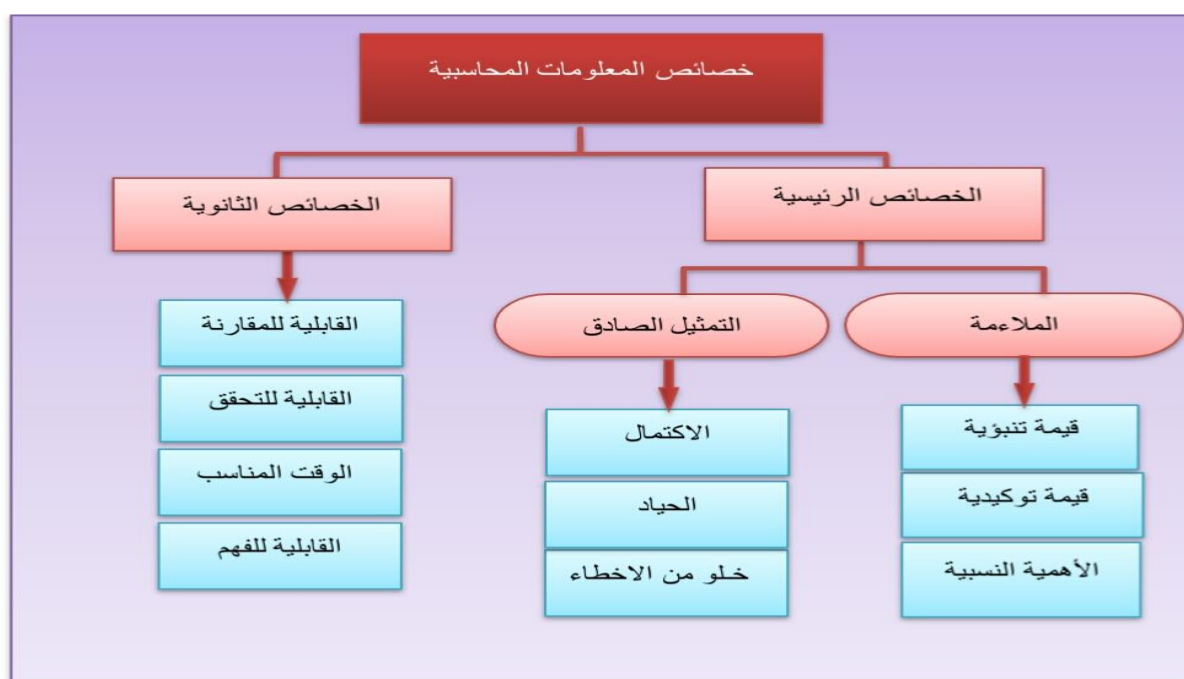
أ (التغذية العكسية: إن المعلومات تقدم تغذية عكسية عن الأعمال التاريخية والتي تساعد على تأكيد أو تصحيح التوقعات الأولية وهذه المعلومات يمكن أن تستعمل للمساعدة في التوقع للنتائج المستقبلية، وعادة ما تقدم المعلومات الملاءمة تغذية عكسية

رقمية تنبؤية في نفس الوقت. فالمعرفة الخاصة بالأنشطة و الآثار السابقة تؤدي إلى تحسين قدرة متخذ القرار على توقع النتائج الخاصة بالأعمال المماثلة المستقبلية (علي، 2011: 100).

ب (القدرة على التنبؤ (Value Predicative):حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن يكون لها قدرة على التنبؤ بالأحداث بمعنى انه من الممكن ان تستعمل من قبل المستثمرين لتشكيل توقعاتهم الخاصة حول المستقبل (Kieso, et al, 2016:43) وتلعب القدرة التنبؤية دورًا في تحسين قدرة صانع القرار على التنبؤ بالأحداث المستقبلية اذ يقوم مدير الوحدة الاقتصادية بتقدير حجم الإنتاج وحجم المعلومات على أساس المعلومات المتوقعة (Mueedh, &Suryawanshi, 2019: 29)

ج (التوقيت الملاءم (timeliness) : تكون المعلومات مفيدة عندما تتوفر لدى متخذ القرار في الوقت المطلوب قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على قراره (Kam،1986:703)، وقد يقتضي الوقت أحياناً التوضيح بشيء من الدقة الحسابية و درجة عدم التأكد لفائدة التوقيت المناسب، ذلك أن عملية اتخاذ القرار تكون دائماً مرتبطة بمدة زمنية معينة، و عليه فإن المعلومات الملاءمة هي تلك التي يتم الحصول عليها في الوقت المناسب و لو كانت على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة (مداحي، 2009 : 67).

الشكل رقم (2) خصائص المعلومات المحاسبية



المصدر: أعداد الباحثان بالاعتماد على (IFRS,2021)

ثانيا: المعلومات المالية :

تعد المعلومات العنصر الأساسي في مختلف الأنشطة التي تمارسها الإدارة سواء كانت تخطيطاً، أو تنظيمياً، أو توجيهياً، أو رقابة، وهي أيضاً ذات أهمية وحيوية في عملية الاتصال وعملية اتخاذ القرارات .

1- تعريف المعلومات المالية

تعرف المعلومات المالية بأنها المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للوحدات (ملاكوي و حمادنة، 2009: 7) . ويرى هندريكسن أن المعلومات المالية هي البيانات التي يكون لها صدى لدى مستقبلها، وتؤدي إلى تخفيض عدم التأكد، وتوصل رسالة إلى متخذ القرار تكون قيمتها أعلى من تكلفتها، ومن المحتمل أنها تستدعي استجابة متخذ القرار . (هندريكسون، 1990: 12).

كما يمكن ان تعرف المعلومات المالية بأنها المادة الخام للمستثمرين لاتخاذ قراراتهم (طبيب، 2017: 3)

2- تصنيف المعلومات المالية :

يختلف تصنيف المعلومات المالية وتبويبها تبعاً لاعتبارات عديدة، ويمكن تصنيف المعلومات المالية كما يلي :

أ- من حيث دلالتها: (حسنين، 1990: 25)

1. معلومات مالية تاريخية : وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل...الخ)
 2. معلومات مالية حالية : وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية، وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للوحدة.
 3. معلومات مالية مستقبلية: وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، مثل الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.
- ب - من حيث درجة تكرارها :

1. معلومات دورية: وهي معلومات يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة (سنوياً، شهرياً، أسبوعياً..).
2. معلومات غير دورية: وتتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية

ت - من حيث مصدرها: (الصبان و جمعة، 1997: 7-8)

1. معلومات مالية داخلية: وهي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل الوحدة، ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام مثل تقارير الأداء.
2. معلومات مالية خارجية : وهي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالزبائن والجهات الحكومية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق.

ث - من حيث توقيت الحصول عليها : (سبسي، 2011: 9)

1. معلومات مالية متوفرة (جاهزة) : وهي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها، وتكون معدة ومجهزة مسبقاً، وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التشغيلية.
2. معلومات مالية غير متوفرة (غير جاهزة) : وهي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها ، مما يتطلب وقتاً أطول في إعدادها وتجهيزها، وترتبط عادة بالقرارات الإستراتيجية للوحدة

ج - من حيث ارتباطها بالعملية الإدارية :

1. معلومات مالية خاصة بالتخطيط : وهي المعلومات التي تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها، والمفاضلة بينها في صورة مالية كمية ووصفية.
2. معلومات مالية خاصة بالرقابة : وهي معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط، للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطة المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعية واكتشاف الانحرافات وتحليلها، للتعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها، إرسال التقارير حولها للمستويات الإدارية المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.
3. معلومات خاصة باتخاذ القرارات : وهي المعلومات المالية المتعلقة بترشيد ومساندة القرارات الإدارية، من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار وتقييمها .

ح - من حيث ارتباطها بالزمن: (مطر وآخرون، 1996: 12)

1. معلومات مالية جامدة: هي المعلومات المالية التي تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.
2. معلومات مالية ديناميكية: وهي المعلومات التي تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية .
- ذ - من حيث متطلباتها العملية :
1. معلومات مالية إجرائية: وهي معلومات تتطلب من متلقيها إجراءات معينة على الفور أو في وقت لاحق .
2. معلومات مالية غير إجرائية: وهي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء .
- 3-مستعملي المعلومات المالية
- تتعدد الفئات المستعملة للمعلومات المالية وهذا الأمر مرتبط بتعدد الأطراف التي لها علاقة بالوحدة سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة. مختلف هذه الأطراف تستعمل المعلومات المالية لأغراض مختلفة لكنها تشترك في غرض واحد ألا وهو استغلالها في عملية صنع القرارات .
- ويقسم مستعملي المعلومات المالية على النحو التالي : (علي، 2011: 93-94)
- أ- إدارة الوحدة بمختلف مستوياتها: إن الطرف الأول الذي تهتمه المعلومات المالية للوحدة ويستفيد منها كثيرا يتمثل في إدارتها (المدراء)، حيث تستعملها لتقييم أداء الوحدة ولغرض التخطيط والرقابة وغيرها، وباختصار لأجل صنع القرارات اللازمة .
- ب- المستثمرون (المساهمون) الحاليون والمحتملون : بالنسبة للمستثمرين الحاليين (المساهمون) الذين هم ملاك الوحدة وبالتالي هم أصحاب المصلحة الرئيسية في معرفة المعلومات المالية، للتعرف على مستوى أداء الوحدة بصفة دورية . وينصب اهتمامهم في اتجاه تقييم الاستخدام الاقتصادي لرأس مال الملاك (المساهمين) من طرف المديرين واتخاذ الموقف المناسب عند انعقاد الجمعية العامة للمساهمين وكذلك الخروج بقرار البقاء كمساهمين في الوحدة من عدمه.
- أما بالنسبة للمستثمرين المحتملين فإن اهتمامهم بالمعلومات المالية يفسر برغبة هؤلاء في معرفة مدى جدوى الاستثمار في الوحدة بشراء أسهمها من عدمه .
- ت- الدائنون الحاليون والمحتملون : تمكنهم المعلومات المالية من دراسة وتحليل الوضعية المالية لوحدة و التي على ضوءها يقررون ما هو مناسب بشأن تعاملاتهم مع الوحدة.
- بالنسبة للدائنين الحاليين ذوي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل كحملة السندات الطويلة والمتوسطة الأجل نجد بأن اهتمامهم ينحصر في ضمان سلامة أصل القرض وفي انتظام سداد الفوائد السنوية . ومن خلال اطلاعهم على المعلومات المالية تتضح لهم هذه المسألة
- وأما بالنسبة للدائنين الحاليين ذوي الديون القصيرة الأجل، كالاقتراض التجاري من جانب الموردين وقروض قصيرة الأجل من البنوك وغيرها من الديون التي تدخل ضمن هذا النوع، نجد بأن هؤلاء يهتمون بمدى قدرة المؤسسة على سداد هذه الالتزامات في مواعيدها ، مما يجعل المعلومات المالية بالنسبة لهم أمرا ضروريا لمعرفة نتائج الأعمال الجارية وقدرة الوحدة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل .
- أما الدائنون المحتملون فإنهم يهتمون بمدى تشبع الوحدة بالديون ومدى قدرتها على السداد ولا يمكنهم معرفة ذلك إلا بعد حصولهم على المعلومات المالية التي تخص الوحدة المعنية .
- ث- الزبائن : يهتم الزبائن بالمعلومات المالية للوحدة للتأكد من مركزها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .
- ج- العاملون ونقاباتهم : إن العاملين ونقاباتهم يستفيدون أيضا من المعلومات المالية، فعلى أساسها يمكنهم المساومة فيما يتعلق بتحديد الأجور والمكافآت والحوافز وتحسين ظروف العمل وتهيئة المصالح الاجتماعية .
- ح- الجهات الحكومية المعنية: من أهمها الوزارة المكلفة بالقطاع الذي تنشط فيه الوحدة، إدارة الضرائب، أجهزة الرقابة الأجهزة المكلفة بالإحصاء والتخطيط وغيرها. فكل جهة من هذه الجهات تهتم بالمعلومات المالية المتعلقة بالوحدة بما يهم اختصاصاتها .
- خ- أطراف أخرى : هناك أطراف عديدة تدخل ضمن هذا العنوان كالمنافسين، الباحثين، وسائل الإعلام وغيرهم

ثالثا: المعلومات غير المالية:

على الرغم من أن الاهتمام بالمعلومات غير المالية قد بدأ يتزايد خاصة في الآونة الأخيرة إلا أنه قلما اشتملت الدراسات والأبحاث على مفهوم محدد لهذه المعلومات.

1- تعريف المعلومات غير المالية:

يعرف Me Birde المعلومات غير المالية على أنها كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخبرية والمعلومات الكمية غير المالية وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل: عدد العمال، الحصة التسويقية، إحصائيات التشغيل،... الخ أو وصفية مثل: مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، تقديم المنافسين لمنتجات جديدة، الكفاءة الإدارية.... الخ

2- أهمية المعلومات غير المالية

على الرغم من حداثة بروز المعلومات غير المالية إلا أنها تحظى باهتمام كبير من قبل صانعي القرارات ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

- 1- إن استخدام المعلومات غير المالية يدعم التقارير بالأحداث التي لا يمكن التعبير عنها بوحدة نقدية
 - 2- تتسم المعلومات غير المالية بإمكانية الحصول عليها في الوقت المناسب وتعد هذه الخاصية من أهم خصائص المعلومات اللازمة لإدارة العمليات
 - 3- تتميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة
- وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمدققين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام التدقيق بل أضحت تلعب دوراً عظيم الأهمية في العديد من المجالات.

<https://accdiscussion.com/acc12936.html>

المبحث الثالث (الجانب العملي) تحليل الاستبانة على وفق عينة البحث

ولاختبار فرضيات الدراسة تم الاستعانة باستمارة الاستبيان لغرض التوصل الى النتائج وقد تم توزيعها على عينة البحث المتمثلة بالمصارف التجارية وهي (آشور، بغداد، المنصور، بابل، الخليج التجاري) اضافة الى الشركة العامة للصناعات الكهربائية، وسوق العراق للأوراق المالية، وديوان الرقابة المالية، وبعد تحليل استمارة الاستبيان كانت النتائج كما موضحة في ادناه:

الجدول رقم (1) احتساب المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري والأهمية النسبية

الفقرة	وافق بشدة	وافق	محايد	لاوافق	لاوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
X1	38	38	4	0	0	4.43	0.59	13.35	88.50
X2	26	40	13	0	1	4.13	0.77	18.65	82.50
X3	19	49	12	0	0	4.09	0.62	15.17	81.75
X4	11	46	22	1	0	3.84	0.66	17.32	76.75
X5	15	47	17	1	0	3.95	0.67	17.04	79.00
X6	9	43	27	1	0	3.75	0.67	17.75	75.00
X7	23	39	18	0	0	4.06	0.72	17.67	81.25
X8	23	40	17	0	0	4.08	0.71	17.36	81.50
X9	11	50	18	0	1	3.88	0.68	17.60	77.50

المصدر: أعداد الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبيان

1. ومن الجدول اعلاه تشير الفقرة (x1) وتتضمن (يجب استعمال معلومة صافي الدخل في إتخاذ قرار الاستثمار)، اذ بلغ الوسط الحسابي (4.43) ميل ممتاز لكونه اقل من الوسط الفرضي (5)، وبانحراف معياري بلغ (0.59) والذي يشير إلى وجود انسجام في إجابات أفراد العينة المبحوثة، بينما بلغ معامل الاختلاف (13.35) والاهمية النسبية (88.50) .
2. تمثل الفقرة (x2) والتي مضمونها (ان لمعلومة الأرباح المحتجزة تأثير في اتخاذ قرار توزيع الارباح)، الذي بلغ الوسط الحسابي (4.13) ميل عال جدا لكونه اقل من الوسط الفرضي (5)، وبانحراف معياري بلغ (0.77) والذي يشير إلى وجود انسجام في إجابات أفراد العينة المبحوثة، بينما بلغ معامل الاختلاف (18.65) والاهمية النسبية (82.50) .
- 3- الفقرة (x3) التي مضمونها (لا بد من استعمال معلومة صافي الدخل في قرار الغاء او اضافة خط انتاجي) ، قد بلغ الوسط الحسابي (4.09) ميل عال جدا لكونه اقل من الوسط الفرضي (5)، وهذا ما اكدته نتيجة الانحراف المعياري التي بلغت (0.62) والذي يشير إلى وجود انسجام في إجابات أفراد العينة المبحوثة، وهذا ما أكدته معامل الاختلاف البالغ (15.17) والاهمية النسبية (81.75) .
- 4- كانت الفقرة (x4) وتتضمن (يجب استعمال المعلومات الناتجة من الانشطة الاستثمارية في كشف التدفقات النقدية في قرار الائتمان)، الذي بلغ الوسط الحسابي (3.84) عال جدا لكونه اقل من الوسط الفرضي (5) ، وبانحراف المعياري بلغ بمقدار (0.66) والذي يشير إلى وجود انسجام في إجابات أفراد العينة المبحوثة، هذا ما أشار اليه معامل الاختلاف (17.32) والاهمية النسبية (76.75) .
- 5- جاءت الفقرة (x5) ومضمونها (هناك تأثير عند استعمال معلومة صافي الدخل في قرار الضريبة)، اذ بلغ الوسط الحسابي (3.95) عال جدا لكونه اقل من الوسط الفرضي (5) ، وهذا ما اشارت اليه نتائج الانحراف المعياري (0.67) الذي يدل وجود انسجام في اراء عينة البحث والذي يتناسب مع معامل الاختلاف (17.04) والاهمية النسبية (79.00) .
- 6- تفسر الفقرة (x6) وتتضمن (يجب استعمال معلومات التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية في قرار استبدال الموجودات غير المتداولة)، اذ حقق الوسط الحسابي قيمة (3.75) عال جدا لكونه اقل من الوسط الفرضي (5) وبانحراف المعياري قدره (0.67) مما يبين وجود انسجام في إجابات أفراد العينة المبحوثة، وبينما بلغ معامل الاختلاف (17.75) والاهمية النسبية (75.00) .
- 7- تفسر الفقرة (x7) وتتضمن (ينبغي استعمال معلومة النقدية في قرار التمويل) ، اذ بلغ الوسط الحسابي (4.06) عال جدا لكونه اقل من الوسط الفرضي (5) وبانحراف المعياري مقدرة (0.72) وجود انسجام في اراء عينة البحث، بينما بلغ معامل الاختلاف (17.67) والاهمية النسبية (81.25) .
- 8- تشير الفقرة (x8) ومضمونها (إن لمعلومة النقدية تأثير كبير على قرار منح الائتمان)، قد كان الوسط الحسابي (4.08) عال جدا لكونه اقل من الوسط الفرضي (5)، وهذا ما اكده الانحراف المعياري مقداره (0.71) ان وجود انسجام في اراء عينة البحث، في حين سجلت معامل الاختلاف (17.36) والاهمية النسبية (81.50) .
- 9- اصبحت الفقرة (x9) وتتضمن (هناك حاجة لاستعمال معلومة المدينون في قرار منح الائتمان)، قد بلغ الوسط الحسابي (3.88) عال جدا لكونه اقل من الوسط الفرضي (5)، وهذا ما اشارت اليه نتيجة الانحراف معياري (0.68) ان وجود انسجام في اراء عينة البحث، وقد بلغ معامل الاختلاف (17.60) والاهمية النسبية (77.50) .

جدول احتساب المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري والأهمية النسبية

الفقرة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
X10	15	42	20	3	0	3.86	0.76	19.65	77.25
X11	16	41	22	1	0	3.90	0.72	18.52	78.00
X12	24	33	21	2	0	3.99	0.82	20.54	79.75
X13	9	45	25	1	0	3.78	0.66	17.37	75.50
X14	17	43	17	3	0	3.93	0.76	19.35	78.50
X15	30	41	8	1	0	4.25	0.68	16.10	85.00
X16	6	28	41	4	1	3.43	0.76	22.17	68.50
X17	5	26	44	3	2	3.36	0.77	22.81	67.25
X18	15	48	14	2	1	3.93	0.76	19.35	78.50
الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والأهمية النسبية توظيف اتخاذ القرارات									
						3.92	0.28	7.12	78.44

المصدر: أعداد الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبيان

10- تمثل الفقرة (X10) وتتضمن (هناك حاجة لاستعمال معلومة الموجودات غير الملموسة (شهرة المحل) في قرار منح الائتمان)، إذ بلغ الوسط الحسابي (3.86) عال جدا لكونه اقل من الوسط الفرضي (5)، وهذا ما اشارت اليه قيمة الانحراف المعياري الذي يقدر ب (0.76) مما يبين وجود انسجام في اجابات العينة المبحوثة، في حين حقق معامل الاختلاف (19.65) والاهمية النسبية (77.25).

11- تفسر الفقرة (X11) ومضمونها (هناك حاجة لاستعمال معلومة الموجودات غير المتداولة (الاراضي ، المباني، الممتلكات، الآلات والمعدات) في قرار منح الائتمان)، انها حصلت على وسط حسابي يقدر ب (3.90) عال جدا لكونه اقل من الوسط الفرضي (5)، وهذا ما اكدته نتيجة الانحراف المعياري بلغ قيمته (0.72) مما يبين وجود انسجام في اجابات العينة المبحوثة، بينما بلغ معامل الاختلاف (18.52) والاهمية النسبية (78.00) .

12- الفقرة (X12) والتي مضمونها (يمكن استعمال معلومة سعر الفائدة (متغير، ثابت) في قرار منح الائتمان)، إذ بلغ الوسط الحسابي (3.99) عال جدا لكونه اقل من الوسط الفرضي (5)، اما الانحراف المعياري بلغ (0.82) مما يدل وجود انسجام في اجابات افراد العينة، فينما بلغ معامل الاختلاف (20.54) والاهمية النسبية (79.75) .

13- جاءت الفقرة (X13) ومضمونها (ينبغي استعمال معلومة الدائنون في قرار منح الائتمان)، الذي بلغ الوسط الحسابي (3.78) عال جدا لكونه اقل من الوسط الفرضي (5)، وهذا مأت تأكيد من قيمة الانحراف المعياري التي بلغت (0.66) التي تدل انسجام في آراء عينة البحث، بمعامل الاختلاف بلغ (17.37) والاهمية النسبية (75.50)

14- جاءت الفقرة (X14) وتتضمن (ان لمعلومة الأرباح المحتجزة تأثير في قرار منح الائتمان)، إذ بلغ الوسط الحسابي (3.93) عال جدا لكونه اقل من الوسط الفرضي (5)، وهذا ما اكدته نتيجة الانحراف المعياري الذي قدر بقيمة (0.76) التي تدل انسجام في آراء عينة البحث، وبمعامل الاختلاف (19.35) والاهمية النسبية (78.50) .

15- تمثل الفقرة (X15) ومضمونها (ان لمعلومة رأس المال دور كبير في قرار منح الائتمان)، قد بلغ الوسط الحسابي (4.25) عال جدا، وهذا ما اشارت له قيمة الانحراف المعياري الذي بلغ (0.68) وهو ما يشير تجانس وانسجام في آراء عينة البحث ، وذات معامل الاختلاف بلغ (16.10) والاهمية النسبية (85.00) .

16- اصبحت الفقرة (X16) وتتضمن (لا يتم استعمال معلومة الاحتياطات في قرار منح الائتمان)، قد بلغ الوسط الحسابي (3.43) عال جدا لكونه اقل من الوسط الفرضي (5)، وهذا ما اكدته نتيجة الانحراف المعياري التي بلغت (0.76) التي يبين انسجام في آراء عينة البحث، بينما بلغ معامل الاختلاف (22.17) والاهمية النسبية (68.50) .

17- تفسر الفقرة (17x) ومضمونها (لا يتم استعمال معلومة الاسهم المصدرة في قرار منح الائتمان)، اذ بلغ الوسط الحسابي (3.36) عال لكونه اقل من الوسط الفرضي (5)، وهذا ما اكدته نتيجة الانحراف المعياري التي بلغت (0.77) الذي يشير انسجام في آراء عينة البحث، وبمعامل الاختلاف (22.81) والاهمية النسبية (67.25).

18- الفقرة (18x) والتي مضمونها (هناك حاجة لتوفير معلومات تفصيلية عن طبيعة الموجودات الخاصة بالجهات المستلمة للائتمان)، حيث سجلت الوسط الحسابي (3.93) عال جدا لكونه اقل من الوسط الفرضي (5)، وبانحراف معياري بلغ (0.76) الذي يشير انسجام في آراء عينة البحث، وبينما بلغ معامل الاختلاف (19.35) والاهمية النسبية (78.50).

إذ سجل هذا البعد (توظيف اتخاذ القرارات المناسبة) على وسط حسابي إجمالي (3.92)، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري الذي قدر بقيمة (0.28) الذي يبين وجود تجانس وانسجام في آراء عينة البحث، وهذا ما اشار اليه معامل الاختلاف (7.12) والاهمية النسبية (78.44).

وبعد التحليل وتفسير النتائج نلاحظ ان هناك علاقة بين المعلومات المالية وغير المالية في القوائم المالية الخاصة وبين اتخاذ القرارات وهذا يؤكد الفرضية الأولى و التي تنص على انه يمكن استعمال القوائم المالية الخاصة كأداة لتعزيز جودة القرار.

اما الجدول رقم (2) فهو يوضح مستوى الاطلاع على المعلومات المتوفرة في القوائم المالية من قبل المستعملين وقد تم اظهرت النتائج الى ان المستثمرين يهتمون (بقائمة التدفقات النقدية) بنسبة (99.99)، اما الادارة فيهتمون (بقائمتي المركز المالي، وقائمة الدخل) بنسبة (63.63)، اما العاملين فيهتمون (بقائمة التدفقات النقدية) بنسبة (71.42)، والحكومة تهتم (بقائمة المركز المالي) بنسبة (66.66)، والمقرضين يهتمون (بقائمة المركز المالي) بنسبة (99.99)، والجمهور يهتمون (بقائمة المركز المالي) بنسبة (85،71)، اما المستهلكين فيهتمون (بقائمة المركز المالي) بنسبة (55.55).

ومن ما سبق نلاحظ ان اكثر المستعملين يركزون على قائمة المركز المالي والتي حصلت على نسبة عالية وهذا دليل على اهمية هذه القائمة لأنها تعرض الوضع المالي للوحدة، وعلى الرغم من اختلاف احتياجات المستعملين للمعلومات وكذلك الاهداف التي يسعون اليها الا انهم يشتركون في بعض المعلومات وهذا ما توفرها لهم قائمة المركز المالي. والجدول ادناه يوضح مستوى الاطلاع على المعلومات من قبل المستعملين:-

تحليل المحور الثاني:-

أ - قياس مستوى الاطلاع على معلومات ن. م. م والنماذج المستعملة في القرارات

ب - الجدول رقم (2) تحليل القوائم المالية العامة وفق اطلاع المستعملين

هل تستعمل المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المعدة وفق ن.م.م														
انواع القوائم المالية	المستثمرين		الادارة		العاملين		الحكومة		المقرضين		الجمهور		المستهلكين	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
قائمة المركز المالي	4	44.44	7	63.63	4	57.15	6	66.66	9	99.99	6	85.71	5	55.55
قائمة الدخل	3	33.33	7	63.63	3	42.85	5	55.55	2	22.22	3	42.85	3	33.33
قائمة التدفقات النقدية	9	99.99	2	18.18	5	71.42	3	33.33	4	44.44	0	00.00	2	22.22
قائمة التغير حقوق الملكية	8	88.88	3	27.27	2	28.57	2	22.22	1	11.11	0	00.00	0	00.00
اخرى	0	00.0	2	18.18	3	42.85	3	33.33	0	00.00	2	28.57	2	22.22
المجموع	24		17		17		19		16		11	100.0	12	100.0
الكي	9	100.0	11	100.0	7	100.0	9	100.0	9	100.0	7	100.0	9	100.0

ت - قوائم مالية تفصيلية/تخصيصية

جدول رقم (3) النماذج الأكثر ملائمة للاستعمال الخاص

النماذج	المستثمرين		الادارة		العاملين		الحكومة		المقرضين		الجمهور		المستهلكين	
	النسبة/%	التكرار	النسبة/%	التكرار	النسبة/%	التكرار	النسبة/%	التكرار	النسبة/%	التكرار	النسبة/%	التكرار	النسبة/%	التكرار
تقييم الضمانات	11.11	1	00.0	0	00.0	0	11.11	1	44.44	4	00.0	0	00.0	0
التزامات الزبون	22.22	2	27.27	3	14.28	1	22.22	2	77.77	7	42.85	3	33.33	3
تقييم حركة الحساب	55.55	5	18.18	2	57.14	4	22.22	2	22.22	2	00.0	0	00.0	0
ضريبة الدخل	44.44	4	00.0	0	42.85	3	77.77	7	00.0	0	14.28	1	22.22	2
جدول المخزون	11.11	1	9.09	1	42.85	3	00.0	0	00.0	0	14.28	1	22.22	2
حد ائتمان الزبون	33.33	3	00.0	0	00.0	0	00.0	0	55.55	5	00.0	0	00.0	0
تحليل المخاطر	00.0	0	18.18	2	00.0	0	11.11	1	00.0	0	57.14	4	55.55	5
تقرير الاداء	44.44	4	63.63	7	00.0	0	55.55	5	00.0	0	00.0	0	55.55	5
شروط تقديم طلب التسهيلات	11.11	1	27.27	3	00.0	0	22.22	2	55.55	5	28.57	2	00.0	0
ملف الزبائن	00.0	0	63.63	7	100	7	33.33	3	44.44	4	42.85	3	22.22	2
تحديث ملف الارصدة المدينة	22.22	2	9.09	1	57.14	4	77.77	7	22.22	2	00.0	0	00.0	0
فواتير البائع	00.0	0	00.0	0	00.0	0	22.22	2	00.0	0	00.0	0	00.0	0
سجل الاجور والاستقطاعات	00.0	0	9.09	1	57.14	4	22.22	2	00.0	0	57.14	4	44.44	4
نموذج يؤكد توافر المخزون	00.0	0	9.09	1	28.57	2	11.11	1	00.0	0	00.0	0	33.33	3
سجل الشركة	44.44	4	9.09	1	00.0	0	33.33	3	00.0	0	00.0	0	00.0	0
قوائم مالية وفق المعيار (8) للتشغيلية	33.33	3	27.27	3	14.28	1	33.33	3	44.44	4	42.85	3	00.0	0
قائمة دخل اجتماعية	00.0	0	27.27	3	42.85	3	22.22	2	33.33	3	28.57	2	33.33	3
قائمة بيئية	00.0	0	00.0	0	00.0	0	22.22	2	11.11	1	00.0	0	11.11	1
قائمة اقتصادية (للعرض والطلب)	00.0	0	45.45	5	71.42	5	33.33	3	11.11	1	57.14	4	55.55	5
		30		40		37		48		38		27		35
عدد العينة	100	9	100	11	100	7	100	9	100	9	100	7	100	9

ج/ اشر على القوائم او المعلومات الاضافية التي ترغب في توفرها في ن . م . م

الجدول رقم (4) القوائم او المعلومات الاضافية التي يرغب في توفرها المستعملين في ن.م.م

قوائم او معلومات اضافية	المستثمرين		الادارة		العاملين		الحكومة		المقرضين		الجمهور		المستهلكين	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
مخصصات الضمانات	88.88	8	27.27	3	00.0	0	22.22	2	22.22	2	00.0	0	11.11	1
كشوفات تحليلية للزبائن	55.55	5	63.63	7	00.0	0	66.66	6	33.33	3	00.0	0	00.0	0
كشف متابعة تحصيلات المدينين	44.44	4	18.18	2	28.57	2	55.55	5	22.22	2	00.0	0	11.11	1
كشف السداد للدائنين	66.66	6	9.09	1	00.0	0	22.22	2	22.22	2	14.28	1	22.22	2
تحليل المخصصات	44.44	4	00.0	0	14.28	1	22.22	2	44.44	4	100	7	00.0	0
ملحق المجهزين	44.44	4	9.09	1	85.71	6	33.33	3	00.0	0	14.28	1	33.33	3
كشف تحليلي لتقييم الرهونات	55.55	5	9.09	1	00.0	0	00.0	0	33.33	3	00.0	0	22.22	2
تحليل حد الانتماء	44.44	4	18.18	2	28.57	2	22.22	2	66.66	6	00.0	0	00.0	0
تحليل مستويات الخطر للقروض الممنوحة	66.66	6	18.18	2	42.85	3	55.55	5	33.33	3	00.0	0	00.0	0
كشف بالمعلومات غير المالية الاضافية لتقرير الاداء	77.77	7	63.63	5	42.85	3	66.66	6	11.11	1	00.0	0	00.0	0
سجل الاجور	11.11	1	9.09	1	42.85	3	33.33	3	00.0	0	00.0	0	00.0	0
تحليل حساب المخزون	44.44	4	18.18	2	14.28	1	11.11	1	00.0	0	00.0	0	44.44	4
القوائم المالية للقطاعات التشغيلية	55.55	5	9.09	1	00.0	0	33.33	3	00.0	0	100	7	44.44	4
قوائم مالية بيئية واقتصادية	11.11	1	00.0	0	00.0	0	11.11	1	00.0	0	71.42	5	11.11	1
المجموع	64		28		21		41		26		21		18	
عدد العينة	9	100	11	100	7	100	9	100	9	100	7	100	9	100

ومن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ ان المستثمرين يركزون على نموذج (تقييم حركة الحساب) بنسبة (55.55) اما الادارة يركزون على نماذج (ملف الزبائن، تقرير) بنسبة (63.63) اما العاملين يركزون على نموذج (ملف الزبائن) بنسبة (100) اما الحكومة يركزون على نماذج (ضريبة الدخل، تحديث ملف الأرصدة المدينة) بنسبة (77.77) والمقرضين يركزون على نموذج (التزامات الزبون) بنسبة (77.77) اما الجمهور يركزون على نماذج (تحليل المخاطر، سجل الأجور والاستقطاعات، قائمة اقتصادية للعرض والطلب) بنسبة (57.14) والمستهلكين يركزون على نماذج (تحليل المخاطر، تقرير الاداء، قائمة اقتصادية للعرض والطلب) بنسبة (55.55).

اما الجدول رقم(4) فنلاحظ بأن المستثمرين يرغبون بإضافة قوائم او كشوفات خاصة الى النظام المحاسبي الموحد تتمثل بكشف (مخصصات الضمانات) وقد حصل على نسبة (88.88)، اما الادارة يرغبون بالكشوفات وهي (كشوفات تحليلية للزبائن، كشف بالمعلومات غير المالية الإضافية لتقرير الأداء) بنسبة (63.63)، والعاملين يرغبون بكشف (ملحق المجهزين) بنسبة (85.71) ، والحكومة يرغبون (بكشوفات تحليلية للزبائن، كشف بالمعلومات غير المالية الإضافية لتقرير الأداء) بنسبة (66.66)، والمقرضين يرغبون بكشف (تحليل حد الائتمان) بنسبة (66.66)، والجمهور يرغبون بكشوفات (تحليل المخصصات، القوائم المالية للقطاعات التشغيلية) بنسبة (100)، والمستهلكين يرغبون بالكشوفات (تحليل حساب المخزون، قوائم مالية للقطاعات التشغيلية) بنسبة (44.44).

ومن خلال ما سبق نلاحظ ان هناك حاجة لقوائم مالية خاصة لتلبية احتياجات المستعملين للمعلومات سواء معلومات مالية او معلومات غير مالية فالقوائم المالية الخاصة تهدف الى خدمة مستعمل محددة وتحتوي المعلومات التي يمكن استعمالها لاتخاذ قراراته على اساسها وهذا يؤكد الفرضية الثانية والتي تنص بان هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين إستعمال القوائم المالية الخاصة لتعزيز الملائمة للمعلومات المالية وغير المالية.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

- 1) ان هناك علاقة بين إستعمال القوائم المالية الخاصة وبين زيادة ملائمة المعلومات للمستعملين فالقوائم المالية الخاصة تحتوي في مضمونها معلومات ذات طابع تخصصي هدفها خدمت مستعمل محددة مما يساعد على تقليل التشنت لدى المتلقي من خلال توفير ما يحتاجه من معلومات ملائمة تخدم اغراضه وتساعد في اتخاذ قراراته.
- 2) إن معظم المستعملين يحتاجون قوائم مالية خاصة لتلبية احتياجاتهم وتكون معلوماتها ملائمة ومخصصة لتحقيق اهدافهم وذلك لان قدرة المستعملين على تحليل ودراسة المعلومات متفاوتة ولذلك فأنتهم بحاجة الى قوائم خاصة تضم المعلومات الملائمة لهم لاعتماد عليها عند اتخاذ قراراتهم.
- 3) ان ملائمة المعلومات المتوفرة في القوائم المالية الخاصة تساعد في زيادة جودة القرار من خلال التركيز على احتياجات المستعملين وليس على كمية المعلومات فالمعلومات الكثيرة تسبب تشنت لمدى المستعمل وتحتاج وقت كبير لدراستها وتحليلها من يفقدها خواصها ويجعلها غير ملائمة لاتخاذ القرارات.

ثانياً: التوصيات

- 1) ضرورة توسعة الملاحق التحليلية المرفقة بالقوائم المالية لتشمل قوائم خاصة بتخطيط الانتاج، والتنبؤ بنمو المبيعات، استحقاق المطلوبات، مخطط هبوط المخزون، فعالية التكاليف لقرارات الإنتاج، قائمة خاصة بالعقود طويلة الأجل، هيكل التمويل الامثل، ملحق لقائمة اجتماعية عن المسؤولية الاجتماعية.
- 2) ضرورة اهتمام الوحدات الاقتصادية باحتياجات مستعملي المعلومات المالية بمختلف فئاتهم من خلال توفير قوائم مالية إضافية خاصة الى جانب القوائم المالية العام يتم فيها الافصاح عن المعلومات بالكم والنوع اللازمين وفي الأوقات المناسبة
- 3) حث الوحدات الاقتصادية على استعمال أكثر للمعلومات المالية التي تتميز بالجودة والملائمة من خلال توفير الظروف التي تمكنهم من الحصول عليها لكونها مفيدة في عمليات صنع القرارات وتؤدي إلى قرارات رشيدة .
- 4) ضرورة تدريب صناع القرارات في الوحدات الاقتصادية وذلك في مختلف المستويات على فهم المعلومات المالية واختيار المفيد منها لاستخدامها في عمليات صنع القرارات

أولاً: المصادر العربية:-

- (1) إبراهيم الجزراوي، عامر الجناحي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ، ص 16.
- (2) حسين، أحمد حسين علي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 48.
- (3) حسنين، عمر، تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين، الإسكندرية، مصر، 1990.
- (4) حماد، طارق عبد العال، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- (5) الخضيري، محسن أحمد، كيف تقرأ ميزانية، مدخل اقتصادي متكامل لمنظومة اتخاذ القرار في الشركات والبنوك والمنظمات المحلية والدولية، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 1996.
- (6) الصبان، سمير و، جمعة، إسماعيل، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1997 .
- (7) المعايير الدولية للتقرير المالي، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، رؤية (2030)، الرياض، 2017-2018.
- (8) مطر، محمد عطية وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات "الإطار الفكري وتطبيقاته العملية"، دار حنين للنشر، عمان، الأردن، عام 1996 .
- (9) هندريكسون، الدون س، نظرية المحاسبة، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الأولى، 1990.

ثانياً:- الدراسات والرسائل والاطاريح الجامعية

- (1) بوقلية، محي الدين، الرقابة الجبائية و دورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: دراسات محاسبية جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 - 2014، ص 17
- (2) سبسي، مصطفى يوسف، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات (دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص) رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة حلب، 2011.
- (3) طبيب، وهبة، دور نظام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة - مديرية توزيع الكهرباء و الغاز بورقلة - خلال الفترة 2015-2016"، رسالة ماجستير، الجزائر، 2017
- (4) علي، حامدي، اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011.
- (5) مداحي، عثمان، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 - 2009.
- (6) مشري، حسناء: دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، هذه الدراسة، هي رسالة ماجستير مقدمة من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008.

ثالثاً:- بحوث و مؤتمرات

- (1) سويس، هوري، خمقاني، بدر الزمان، (2017)، النظام المحاسبي المالي في مواجهه المعايير المحاسبية الدولية IFRS IAS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، المؤتمر الرابع عرض بعض تجربة المؤسسات الجزائرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي. جامعة البليدة، الجزائر.
- (2) ملكاوي، نازم محمود و حمادنة، عبد الرؤوف، دور المعلومات المالية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية للدول النامية "دراسة في سوق عمان المالي"، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة العالمية، جامعة الإسراء، عام 2009.

First: books

- 1) IFRS (2019), Generally Accepted Accounting Practice, under International Financial Reporting Standards, This edition first published by John Wiley & Sons Ltd
- 2) Kam , Vernon, "Accounting Theory," John Wiley & Sons, U. S. A. 1986.
- 3) Kieso , Donald E. & Weygandt , Jerry J. & Warfield , Terry (2016) " Intermediate Accounting_ International student version " Ed. 16th
- 4) Mueedh, dhaifalla, suryawanshi(2019) Internal users' satisfaction of accounting information systems in banking sector: a scenario analysis of performance Sana'a city in Yemen in comparison to Nanded City in India.

Second: website

- 1) <https://gocardless.com/en-au/guides/posts/what-are-special-purpose-financial-statements/>
- 2) <https://accdiscussion.com/acc12936.html>